

كوثر ماري عيراني
داد كاي بالاي نيتهندي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠١/١٠٠٦/١٤٣١هـ/٢٠١٣

نشطت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الماسي وجمال ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد باهان ومحمد صائب التقيدي وعبد صالح الشيمي وميثاقيل شمشون قسن كوركيس وحسين ابو اكنن المائولن بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

المميز/ المدعي / علي حسين علي الجميلي .
المميز عليه / المدعي عليه / وزير الصناعة والمعادن / إضافة لوظيفته .

الإعلاء

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه تم إعادة تعيينه (كمفوض سياسي) سنة ٢٠٠٥ بالأمر السورلي المرقم (١٨٥٠٥) في ١/٥/٢٠٠٥ الصادر من وزارة الصناعة والمعادن / لجنة المفوضين السياسيين ، وقامت الشركة العامة للصناعات الميكانيكية بإلغاء أمر تعيينه بالأمر الإداري المرقم (٢٨٦١) في ٢٣/٨/٢٠١٠ والذي أوضحت الشركة فيه بأنه غير مفوض سياسي وإن ملاقت به الشركة بخبر أمر غير مدروس لأنه لا يجوز تعيينه على قانون معين وإحاطته على التقاعد على قانون آخر بموجب الأمر الإداري المرقم (٣٢٤٩) في ٢٣/٩/٢٠١٠ والذي بين بأنه تم تسفيره جبراً من قانون المفوضين السياسيين الى قانون الخدمة المدنية فأصبح في هذه الحالة مفوض سياسي مرتين مرة في زمن نظام البعث المنقرض ومرة في ظل قوانين الشركة حسب التفاصيل المذكورة في عريضة دعواه . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢ طالباً بالحكم بإصدار قرار بإعادته الى الوظيفة وإلغاء الأمرين المرقمين (٢٨٦١) و (٣٢٤٩) ، وصرف راتبه من تاريخ إحاطته على التقاعد في ٣٠/٩/٢٠١٠ ونفياً مباشرته في الوظيفة ونقله الى محطة قطار المسيب تجنباً للتحساسة بينه وبين الميكانيكية . ونتيجة لتسرفعة النيابة اتعبت أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٣ وبعد الاستشارة (١٨٨٨/١٢/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق بقضي برد دعوى المدعي . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المسوّدة ١٠/٢/٢٠١٣ طالباً نقضه للأخطاء الواردة فيها .

كويت ماري عيراق
داد كاي بالاي نييتكحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٠١ /الاجماعية/تميز/٢٠١٣

القرار:

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لتأسيس السوادة فيه ذلك لان محصلة القضاء الإداري غير مختصة بالنظر في القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً لطعن فيها استناداً للمادة (٧) الفقرة (ج/بها) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ وحيث ان المميز (المدعي) كان قد أهدى الى الوظيفة بموجب قانون الموظفين السياسيين ، وظهر انه غير مشمول بهذا القانون لذلك فإن الطعن بقرار عدم شموله بالقانون المذكور يطعن فيه امام لجنة الطعن في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وليس أمام محصلة القضاء الإداري وعليه قرر تصديق الحكم ورفض الاعتراضات التمييزية وتحصيل التميز رسم التمييز وصدر القرار بالانطلاق في ٢٧/١٠/٢٠١٣ .


الرئيس
مدحت المعمود


العضو
فاروق محمد السعيد


العضو
جعفر تاهر حسين


العضو
كريم فخر محمد


العضو
كريم احمد باهان


العضو
محمد صابح النقشيدتي


العضو
أيمن صالح التميمي


العضو
ميثقال شمشون آل كوريس


العضو
حسين أبو الكهر